**الوحدة الرابعة**

**في**

**السيولة والربحية**

* **السيولة**
* **مقاييس السيولة**
* **أهمية السيولة**
* **التدفق النقدي الداخل والخارج**
* **قائمة المقبوضات والمدفوعات**
* **العسر المالي**
* **الربحية**
* **القوة الإيرادية وقياسها**
* **وسائل رفع القوة الايرادية**
* **معدل العائد على الاستثمار**
* **معدل العائد الحقيقي على الاستثمار**
* **الموازنة بين السيولة والربحية**
* **أسئلة وتمارين**

**السيولة**

إن الهدف الرئيسي للمدير المالي هو زيادة قيمة المشروع، وللتوصل الى ذلك لا بد من تحقيق هدفين فرعين هما: السيولة والربحية. حيث تقع على المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع لمقابلة التزامات المشروع ودفعها في مواعيدها، مما يؤدي إلى تخفيف الأخطار التي يواجهها المشروع. حيث يترتب على المدير المالي المحافظة على سمعة المشروع الائتمانية.

وهناك نوعان من السيولة:

1. سيولة الأصل.
2. سيولة المشروع.

**سيولة الاصل:**

يقصد بها سهولة تحويل الأصل إلى نقدية بدون خسائر ضمن العمل الطبيعي للمشروع ويحكم على سيولة الأصل من خلال الوقت اللازم لتحويله الي نقد ومن درجة الثقة في القدرة على تحويله إلى نقد دون خسائر.

لذلك تقسم الاصول في المشروع الى قسمين:

1**. أصول سائلة (متداولة)Current Assets** : وتضم جميع الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة الى نقدية، وتتفاوت هذه الأصول في سرعة التحول الى نقدية.

وهذه الاصول هي: النقدية في الصندوق وفي البنوك، الاوراق المالية، أوراق القبض والذمم المدينة والمخزون السلعي.

2. **أصول غير سائله (ثابته)Fixed Assets :** وتضم جميع الأصول التي لا تتحول الى نقدية في الأجل القصير والتي امتلكها المشروع من أجل استخدامها.

ومن هذه الاصول: الأصول غير الملموسة كالشهرة، وبراءة الاختراع.

والأصول الثابتة: الأراضي والمباني، الألات السيارات، والأثاث.

ويتعرض المشروع لمشاكل السيولة في حالة استثمار أمواله في موجودات يصعب تحويلها إلى نقد في الوقت اللازم.

**سيولة المشروع**

ويقصد بها وجود أموال سائله (نقد في الصندوق والبنوك وشبه نقد مثل الأوراق المالية والاوراق التجارية التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة) تمكن المشروع من القيام بالأعمال الأتية:

1. سداد التزامات المشروع في مواعيدها، مما يدعم ثقة مقرضيها ويساعد في بناء سمعتها الائتمانية.
2. استمرار المشروع في تحريك دورته التشغيلية من قدرة على شراء البضاعة ودفع المصاريف المتنوعة من رواتب وايجارات وغيرها.
3. القدرة على مواجهة الحالات الطارئة التي تتطلب الدفع المباشر.
4. القدرة على الاستفادة من الخصومات نتيجة السداد المبكر "الخصم النقدي».

ويتعرض المشروع لمشاكل السيولة في حالة عدم التزامن بين تدفق النقد للمشروع وبين مواعيد سداد الالتزامات، وأيضا في حالة تحقيق المشروع لخسائر في العمليات تؤدي الى استنزاف موارده.

**مقاييس السيولة:**

لقياس سيولة المشروع عدة مقاييس أهمها:

1. نسبة التداول.
2. نسبة السيولة السريعة.
3. صافي رأس المال العامل.
4. معدل دوران الاصول المتداولة.
5. معدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران البضاعة.

وستتعرض بالتفصيل لنسبة التداول ونسبة "السيولة السريعة، أما المقاييس الأخرى فسنتعرض لها بالتفصيل عند دراسة إدارة الموجودات

**نسبة التداول Current Ratio**

وتهدف هذه النسبة لقياس مدى التوازن المالي للمنشأة، أي تحقيق التوازن بين الأصول المتداولة (والتي تتحول إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة) وبين الخصوم المتداولة (الالتزامات الواجب سدادها في الأجل القصير).

ويمكن ايجاد هذه النسبة بالقانون الآتي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| نسبة التداول | = | الأصول المتداولة |
| الخصوم المتداولة |

وعادة تشمل الاصول المتداولة (النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل من اوراق مالية + الذمم المدينة + أوراق القبض + المخزون السلعي). ولا يدخل ضمن الأصول المتداولة عند حساب نسبة التداول المدفوعات مقدما عدا عربون البضاعة.

أما الخصوم المتداولة فتشمل الذمم الدائنة + أوراق الدفع + الضرائب المستحقة + المصاريف المستحقة + الأرباح المعدة للتوزع على المساهمين + أقساط القروض طويلة الأجل المستحقة الدفع خلال فترة مقبلة قصيرة.

وقد اعتبرت النسبة 2 : 1 معياراً نمطياً لنسية التداول، فإذا زادت النسبة عن ذلك كان ذلك دليلا على ارتفاع السيولة في المشروع، أما إذا قلت عن ذلك فإن ذلك دليل على أن المشروع يواجه صعوبات في سداد التزاماته. وحجة أنصار هذا المعيار أن الأصول المتداولة عند تحولها إلى نقدية لا توجه فقط لسداد الخصوم المتداولة بل توجه أيضا إلى دفع النفقات التشغيلية لاستمرار المشروع في دورته الانتاجية، كما أن جزءا من الأصول المتداولة قد تقل قيمته عند تحوله إلى نقديه عن قيمته الدفترية مثل الذمم المدينة وأوراق القبض، والأوراق المالية والبضاعة إذا انخفضت أسعارها.

وبالرغم من اعتبار النسبة 1:2 معيارا نمطيا لنسبة التداول فإن هذه النسبة في مشروع ما، يجب أن تقارن بمثيلاتها في المشاريع التي تنتمي لنفس طبيعة العمل.

**نسبة السيولة السريعة**

وهذه النسبة أشد صرامة من نسبة التداول حيت انها تستبعد من الأصول المتداولة البضاعة والمدفوعات مقدمأ جميعها وذلك لأن البضاعة قد تكون بطيئة التداول وأنها قد تباع بخسارة

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| نسبة السيولة السريعة | = | الأصول المتداولة - البضاعة |
| الخصوم المتداولة |

ومعيار هذه النسبة النمطي: 1:1

ويؤخذ على نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة انهما تظهران عناصر من عناصر المركز المالي للمشروع (الميزانية العمومية) والتي تكون قد أعدت في وقت معين سابق والتي قد تتغير بين لحظة وأخرى بعد اعداد قائمة المركز المالي، حيث أن طبيعة عناصر المركز المالي وهي الأصول المتداولة ديناميكية (متحركة).

لذلك حتى تكتمل صورة المشروع من ناحية السيولة لا بد من دراسة التدفقات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية، والتدفقات النقدية المتوقعة.

**أهمية السيولة:**

يهدف المدير المالي من تحقيق السيولة الملائمة للمشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بناء سمعة ائتمانية جيدة للمشروع لدى الدائنين والبنوك وذلك بسداد التزاماته في مواعيدها، مما يمكنه من الحصول على القروض من هذه الجهات وقت الحاجة وبشروط ميسره.
2. قدرة المشروع على الشراء مع حرية الاختيار بين الأصناف الملائمة له، ودفع المصاريف والاستمرار في عملياته التشغيلية.
3. الاستفادة من الخصم النقدي بالحصول عليه إذا تم السداد بسرعة ضمن شروط متفق عليها مع الموردين.
4. الاستفادة من التقلبات في الأسعار واستغلال الفرص وذلك عند حدوث انخفاض غير عادي في أسعار المواد التي يستخدمها المشروع مما يحقق الوفر في التكاليف.
5. قدرة المشروع على النمو والتوسع.
6. مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في تدفقات النقدية، ومواجهة الأزمات حين وقوعها.

**تمرين محلول (1)**

فيما يلي ميزانية إحدى المنشآت في 31/12/2019

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الموجودات | الميزانية كما هي في 31/12/2019 | | | المطلوبات |
| 6000  1100  18000  5000  2500  2400 | سيارات بعد الاستهلاك  اثاث بعد الاستهلاك  بضاعة  ذمم مدينة  أوراق مالية  نقدية في الصندوق والبنك | 20000  7500  4000  2000  1500 | راس المال  قرض طويل الاجل  دائنون  اوراق الدفع  ضرائب مستحقة | |
| 35000 |  | 35000 |  | |

المطلوب إيجاد:

1. نسبة التداول ورأيك فيها.
2. نسبة السيولة السريعة ورأيك فيها.

الحل:

الأصول المتداولة = البضاعه + الذمم المدينة + الأوراق التجارية + النقديه في الصندوق والبنك.

= 18000 + 5000 + 2500 + 2400 = 27900 دينار

الخصوم المتداولة = الدائنون + أوراق الدفع + الضرائب المستحق

= 4000 + 2000 + 1500 = 7500 دينار

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نسبة التداول | = | | الأصول المتداولة | | | |
| الخصوم المتداولة | | | |
| نسبة التداول | | = | | 27900 | = | 3.72 : 1 | |
| 7500 |

هذه النسبة مرتفعة حيث انها أعلى من المعيار النمطي 2 : 1 مما يدل على أن سيولة المنشاة مرتفعة

1. نسبة السيولة السريعة. الحل:

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نسبة السيولة السريعة | = | | الأصول المتداولة - لبضاعة | | |
| الخصوم المتداولة | | |
| نسبة السيولة السريعة | = | 27900 - 18000 | | = | 1.32 : 1 | |
| 7500 | |

وهذه النسبة مرتفعة أيضا لأنها تزيد عن المعيار النمطي 1 : 1 مما يدل على أن سيولة النشأة مرتفعة.

**تمرين محلول (۲):**

فيما يلي موجودات ومطلوبات احدى الشركات المساهمة في 31/12/2019

الموجودات = 300000 أصول ثابتة، 260000 بضاعة، 80000 مدينون، 70000 أوراق قبض، 90000 استثمارات قصيرة الاجل، 20000 نقدية.

المطلوبات = 250000 رأس المال، 150000 احتياطيات، 20000 ارباح محتجزة، 100000 قرض طويل الأجل، 110000 دائنون، 140000 أوراق دفع، 50000ارباح معدة للتوزيع على المساهمين

المطلوب:

1. نسبة التداول

1. نسبة السيولة السريعة

الحل:

الأصول المتداولة = بضاعة + ذمم مدينة + أوراق قبض + استثمارات قصيرة الاجل + نقدية

= 260000 + 80000 + 70000 + 90000 + 20000 = 520000 دينار

الخصوم المتداولة = دائنون + أوراق دفع + أرباح معدة للتوزيع على المساهمين.

= 110000 + 140000 + 50000 = 300000 دينار

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| نسبة التداول | = | الأصول المتداولة | |
| الخصوم المتداولة | |
| نسبة التداول | = | 520000 | = | | 1.73 : 1 |
| 300000 |

وهذه النسبة متدنية لأنها أقل من المعيار النمطي ۲ :۱

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نسبة السيولة السريعة | | = | | الأصول المتداولة - البضاعة | | |
| الخصوم المتداولة | | |
| نسبة السيولة السريعة | = | | 520000 - 260000 | | = | 0.87 : 1 | |
| 300000 | |

وهذه النسبة متدنية أيضا.

**التدفق النقدي *Cash Flow***

يقصد بالتدفق النقدي، النقد الداخل الى المنشأة والنقد الخارج منها، وإذا زاد التدفق الداخل عن التدفق الخارج أدي ذلك إلى تراكم فائض يسمى بالرصيد النقدي، وإذا حصل العكس أي زيادة التدفق الخارج عن التدفق الداخل أدى ذلك إلى السحب من الرصيد النقدي الذي سبق وأن تراكم في فترات سابقة. وتبدأ الموجودات النقدية في التناقص، وقد ينشأ عن ذلك ما يسي بالعجز المالي أو العسر المالي.

وفيما يلي توضيح لمصادر النقد (النقد الداخل)، واستخدامات هذا النقد (النقد الخارج) والتي تؤدي إلى الزيادة والنقصان في الرصيد النقدي.

**عناصر النقد الداخل (المقبوضات):**

إن أهم عناصر الزيادة في الرصيد النقدي هي:

1. بيع البضاعة والمواد نقد وبيع الاصول الثابتة نقدا.
2. تحصيل الذمم المدينة وتحصيل أوراق القبض وخصم أوراق القبض.
3. بيع الأسهم والسندات.
4. قبض الايرادات (ایراد اصول مؤجرة للغير وأرباح الاسهم، وفوائد السندات).
5. الاقتراض نقداً.
6. أية مقبوضات أخرى.

**عناصر النقد الخارج (المدفوعات):**

وهذه العناصر تؤدي في نقصان الرصيد النقدي وهي:

1. مشتريات البضاعة نقداً ومشتريات الأصول واللوازم نقداً
2. سداد الذمم الدائنة وأوراق الدفع والقروض وفوائدها نقدا.
3. دفع المصاريف التشغيلية كالرواتب والايجارات وغيرها نقدا.
4. توزيع الأرباح نقدا.
5. دفع الضريبة نقدا
6. تخفيض رأس المال نقدا.
7. أية مدفوعات نقدية أخرى.

وإن أي اختلال في التوازن بين النقد الداخل والنقد الخارج يسبب مشكلة للمدير المالي، فإذا زاد النقد الداخل عن الخارج فيؤدي ذلك إلى وجود فائض نقدي، وهذا الفائض يشكل نقود غير مستغلة وقد تكون ذات تكلفة خاصة إذا كانت ناتجة عن اقتراض، لذلك يجب على المدير المالي البحث عن السبل الملائمة لاستثمارها أو إعادتها إلى اصحابها.

أما إذا زاد النقد الخارج عن النقد الداخل فإن ذلك يسبب عجزاً، مما قد يؤدي إذا استمر ذلك الى عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في مواعيدها وعدم قدرتها على القيام بعملياتها التشغيلية، وهذا يؤدي بها الى العسر المالي.

وإن عملية تعادل النقد الداخل والنقد الخارج أمر نادر الوقوع، ولو تم ذلك لما وجد المدير المالي نفسه أمام مشكلة نقص السيولة أي مشكلة عدم استثمار الأموال.

وفي الواقع فإن هناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى اختلال التوازن والى التغير في الرصيد النقدي. ويمكن تقسيم هذه العوامل الى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

**أ. العوامل الداخلية:**

وتتعلق هذه العوامل بسياسات المنشأة ونشاطها وبعضها يؤدي إلى زيادة تدفق النقد الجاري خلال فترة معينة. فمثلا قرار ادارة الانتاج التوسع في الانتاج أو انتاج أصناف جديدة، فهذا يتطلب شراء اصول ثابتة جديدة. وأيضا قرار زيادة الرواتب يؤدي إلى زيادة تدفق النقد الخارج.

كما أن بعض القرارات تؤدي إلى زيادة النقد الداخل خلال فترة معينة فمثلا قرار إدارة المنشأة اصدار أسهم جديدة وزيادة رأس المال نقدا أو الاقتراض نقداً.

1. **العوامل الخارجية**:

وتتعلق هذه العوامل بأمور خارجة عن ارادة المنشأة ومن الصعب السيطرة عليها. ومن هذه العوامل ما يؤدي إلى زيادة النقد الخارج مثل ارتفاع الرسوم الجمركية أي الضرائب أو صدور قوانين برفع الرواتب والأجور. ومنها ما يؤدي الى زيادة النقد الداخل ارتفاع أسعار السلع التي تتعامل بها المنشأة وعدم مرونة الطلب عليها

**قائمة المقبوضات والمدفوعات: Cash Receipts and Distributence**

وهي قائمة تشتمل على المقبوضات (النقد الداخل) والمدفوعات (النقد الخارج) خلال فترة زمنية معينة، وقد تكون هذه الفترة يوم أو أسبوع أو شهر أو سنة. وعادة يتحكم في الفترة التي تعد عنها هذه القائمة طبيعة عمل المنشاة كما قد تعد القائمة عن فترة ماضية لتستخدم في الرقابة على النقدية، أو عن فترة لاحقة وعندها تعتبر خطة مالية يستخدمها المدير المالي لتحديد حاجات المنشاة من الأموال.

تبع الخطوات التالية في اعداد هذه القائمة عن فترة ماضية:

1. حصر جميع عناصر النقد الداخل وإيجاد مجموعها.
2. حصر جميع عناصر النقل الخارج وأيجاد مجموعها.
3. بطرح مجموع النقد الخارج من مجموع النقد الداخل لإيجاد الفائض أو العجز في النقدية من الفترة.
4. يضاف الفائض الى رصيد النقدية في أول الفترة أو يطرح العجز من رصيد النقدية أول الفترة. ويكون الناتج هو رصيد النقدية في نهاية الفترة، والذي يجب أن يتساوى مع النقدية الفعلية في الصندوق وأرصدة حسابات المنشأة في البنوك. وإذا ظهر هناك اختلاف فإن ذلك يكون ناتجا عن وجود اخطاء تستدعي المراجعة أو وجود تلاعب بالنقدية.

لذلك نجد أن قائمة المقبوضات والمدفوعات عن الفترة السابقة تساعد في فهم حركة النقدية. وهذه القائمة تختلف عن قائمة الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) التي تظهر صافي الربح (الخسارة).

وفيما يلي بعض أوجه الاختلاف بين قائمة المقبوضات والمدفوعات وبين قائمة الأرباح والخسائر:

1. تظهر بضاعة أول المدة وبضاعة آخر المدة في قائمة الأرباح والخسائر بينما لا تظهران في قائمة المقبوضات والمدفوعات لأنها لا تمثل عمليات نقدية.
2. تظهر في قائمة الارباح والخسائر جميع المشتريات والمبيعات الخاصة بالفترة سواء كانت نقدية أو آجلة بينما لا يظهر في قائمة المقبوضات والمدفوعات سوى الجزء النقدي منها.
3. تظهر مشتريات الأصول الثابتة ومبيعاتها في قائمة المقبوضات والمدفوعات إذا كانت نقدية، بينما لا يظهر في قائمة الأرباح والخسائر سوى الريح أو الخسارة في عملية بيع الأصول الثابتة.
4. يظهر استهلاك الاصول الثابتة في قائمة الأرباح والخسائر بينما لا يظهر في قائمة المقبوضات والمدفوعات لأنه لا يمثل عملية دفع نقدي.
5. تظهر عمليات الاقتراض وبيع السندات والاسهم النقدية في قائمة المقبوضات والمدفوعات بينما لا تظهر هذه العمليات في قائمة الأرباح والخسائر.
6. تظهر عمليات سداد القروض وتخفيض رأس المال ودفع الضريبة وتوزيع الارباح النقدية في قائمة المقبوضات والمدفوعات بينما لا تظهر هذه العمليات في قائمة الأرباح والخسائر.
7. تظهر الايرادات المقبوضة نقدا وكذلك المصروفات المدفوعة نقداً خلال الفترة في قائمة المقبوضات والمدفوعات، بينما لا يظهر في قائمة الأرباح والخسائر سوى الإيرادات (سواء مقبوضة أم لم تقبض والمصروفات (سواء مدفوعة أم لم تدفع) الخاصة بالفترة. وذلك لأن قائمة الأرباح والخسائر تعد في المنشآت التجارية على أساس الاستحقاق.

نتيجة الاختلافات السابقة وغيرها فإن رصيد النقدية في نهاية السنة المالية لا يتطابق مع رصيد قائمة الأرباح والخسائر (صافي الربح أو الخسارة). لذلك فإن:

1. لا تمثل عناصر الزيادة في الرصيد النقدي ربحا للمنشأة، كما لا تمثل عناصر النقص خسارة للمنشأة.
2. لا يعني وجود فائض في النقدية تحقيق ربح، كما لا يمثل العجز في النقدية وجود خسارة.

وقد يدل وجود فائض في النقدية على ركود في اعمال المنشأة حيث النقد الداخل أكثر من الخارج وهذا يدل على جمود في استثمار النقدية.

تمرين محلول (3)

فيما بلي بيانات كاملة عن حركة النقدية في احدى الشركات خلال الفترة من 1/7 - 30/9/2019 والمبالغ بالدنانير: مبيعات نقدية 35000، مشتريات نقدية 18000، شراء اثاث نقداً 1800، متحصلات من المدينين 5000،

تسديدات للدائنين 9000، تسديدات قروض 19000، بيع آلات نقداً 10000، زيادة رأس المال نقدا عن طريق إصدار أسهم وبيعها 20000، دفع ضريبة 8000، شراء سيارات نقدا 13000، مصاريف تشغيلية 14000، ايرأد عقار 5000، خصم كمبيالات لدى البنك 3300، قبض أرباح أسهم 1200، دفع قسط التأمين ضد الحريق 500، تسديد كمبيالات 4700، رصيد النقدية في الصندوق في 1/7 يساوي 400 دينار رصيد الحساب الجاري لدى البنك في 1/7 يساوي4600

المطلوب: 1. اعداد قائمة المقبوضات والمدفوعات عن الفترة.

2. استخراج رصيد النقدية في الصندوق والحساب الجاري معا في 30/9/2019

الحل:

قائمة المقبوضات والمدفوعات في الفترة من 1/7 الى 30/9/2019

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المقبوضات | | المدفوعات | |
| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
| 35000  5000  10000  20000  5000  3200  1200 | مبيعات نقدية  متحصلات من المدينين  بيع اللات  بيع اسهم  ايراد عقار  كمبيالات مخصومة (أوراق قبض)  أرباح اسهم | 18000  1800  4000  14000  8000  13000  14000  500  4700 | مشتريات نقدية  شراء أثاث  تسديدات للدائنين  تسديدات قروض  دفع ضريبة  شراء سيارات نقل  مصاريف تشغيلية  قسط التأمين ضد الحريق  تسديد كمبيالات (اوراق دفع) |
| 79400 | مجموع النقد الداخل | 78000 | مجموع النقد الخارج |
| صافي التدفق فائض | | 1400+ |  |
| + الرصيد النقدي في الصندوق او البنك أول الفترة | | 5000 |  |
| الرصيد النقدي في نهاية الفترة | | 6400 |  |

**نسرين محلول: (4)**

إذا كان الرصيد النقدي في أول الشهر في أحد المحلات مبلغ 7000 دينار وأصبح في نهاية الشهر 3000 دينار. على ماذا يدل ذلك؟

الحل:

إن عناصر التغير في الرصيد النقدي هي النقد الداخلي والنقد الخارج خلال الفترة وزيادة أحدهما على الآخر يؤدي إلى تغير الرصيد النقدي في اخر الفترة عنة في أول الفترة

فإذا زاد النقد الداخل عن النقد الخارج خلال الفترة، أدى ذلك إلى زيادة الرصيد النقدي أخر الفترة عن الرصيد النقدي أول الفترة.

وفي هذا التمرين نجد أن النقد الخارج زاد عن النقد الداخل بمقدار 7000 - 3000 = 4000 دينار وهذا ادى الى نقصان الرصيد النقدي في نهاية الفترة.

**العسر المالي Insolvency**

لقد سبق أن ذكرنا أن وجود السيولة الكافية في المنشأة، تمكنها من سداد التزاماتها في مواعيدها، واستمرارها في عملياتها التشغيلية كما تتمكن من مواجهة الحالات الطارئة

أما العسر المالي فهو عكس السيولة. ويعني عدم توفر نقد جاهز أو شبه جاهز يمكن المنشأة من دفع التزاماتها في مواعيدها ويمكنها من دفع المصاريف والاستمرار في دورتها التشغيلية أو مواجهة الحالات الطارئة التي تعترض المنشأة وتتطلب مدفوعات نقدية.

والعسر المالي نوعان: أ. عسر مالي فني. ب. عسر مالي حقيقي.

1. **العسر المالي الفني: Technical Insolvency**

وهي الدرجة البسيطة من العسر المالي. ويحدث هذا العسر عندما لا يتوفر لدى المنشأة نقد جاهز يكفي لسداد التزاماتها وسد حاجاتها في فترة معينة ولكن المنشأة تستطيع بعد ذلك تجاوز هذه المحنة وسداد التزاماتها إذا أعطيت الوقت الكافي لذلك.

وفي هذه الحالة تكون أصول المنشأة المتداولة أكبر من التزاماتها المتداولة. ولكنها تجد صعوبة في تحويل بعضها الى نقد جاهز، حيث قد لا تتمكن في فترة من الفترات من بيع البضاعة أو تحصيل الذمم وأوراق القبض. لذلك تجد صعوبة في سداد التزاماتها. ولكنها لو أعطيت فرصة اضافية فإنها تستطيع تحويل تلك الأصول الى نقدية وسداد تلك الالتزامات. لذلك فان هذا العسر لا يشكل خطرا حقيقيا، ولكن هذا العسر إذا تكرر فإنه بودي إلى فقدان المنشأة لسمعتها الائتمانية والى عدم حصولها على التسهيلات الائتمانية مما يؤدي بها الى الاعسار الحقيقي.

**ب. العسر المالي الحقيقي Real Insolvency**

وهو الدرجة الأخطر في العسر المالي ويحدث هذا العسر عندما لا تستطيع المنشأة الوفاء بالتزاماتها حتى لو اعطيت الوقت الكافي وذلك لأن القيمة السوقية لجميع اصولها المتداولة والثابتة لا تكفي لسداد التزاماتها لو تم بيع تلك

الاصول وفي مثل هذه الحالة فإن أصحاب الالتزامات (الدائنون) يطالبون بأحد أمرين:

1. تصفية المنشأة للحصول على جزء من حقوقهم، وفي هذه الحالة لا يتم إعطاء المنشأة أية فرصة.
2. الاشراف على ادارة المنشأة.

وحتى لا تتعرض المنشأة الى حالات الاعسار المالي وخاصة الاعسار الحقيقي لا بد للمدير المالي من دراسة وضع المنشأة جيدا قبل ربطها بالتزامات مالية كبيرة وعليه الانتباه الى النسب الآتية:

1. نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية:

يجب نسبة القروض التي ترغب المنشاة في الحصول عليها إلى حقوق الملكية (تشمل حقوق الملكية راس المال والاحتياطيات والارباح المحتجزة والمخصصات التي لا يترتب عليها عمليات دفع للغير) حتى يمكن معرفة قدرة حقوق الملكية على تغطية الأموال المقترضة. وكلما كانت هذه النسبة متدنية يكون ذلك بمثابة الأمان للمنشأة من التعرض إلى الاعسار الحقيقي، حيث تكفي قيمة الاصول لتغطية الالتزامات.

1. الرافعة المالية

وهي نسبة القروض الطويلة الاجل إلى مجموع الاصول التي تمتلكها المنشاة وتفيد هذه النسبة في معرفة مدى قدرة المنشاة على تغطية القروض الطويلة الأجل.

ج. قدرة المنشأة على خدمة ديونها:

يقصد بخدمة الدين القدرة على دفع فوائد الدين وتسديد الاقساط في مواعيدها وعادة تنم خدمة الدين عن طريق الارباح التي تحققها المنشأة وتقاس هذه القدرة بالشكل الاتي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| قدرة المنشأة على خدمة الدين | = | صافي الربح قبل الفوائد والضرائب |
| الفوائد + الاقساط خلال الفترة |

وكلما ارتفع ناتج القسمة كلما دل ذلك على قدرة المنشأة على خدمة ديونها. ويسمى هذا الجواب عدد مرات تغطية الارباح للفوائد والاقساط.

**الربحية**

يتوقع مالكو المشروع في المدى الطويل الحصول على عائد دوري على أموالهم المستثمرة في المشروع لا يقل عن العائد الذي يمكنهم تحقيقه من الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس المخاطر. ويسمى هذا العائد بالربح. ويعتبر هذا الربح من وجهة نظر المالكين مؤشرا للحكم على كفاءة ادارية المشروع ومدى استمراريته، كما أن الربح هو هدف أساسي لغالبية المشاريع. لذلك فإن المدير المالي يجتهد في استثمار المال بالشكل الذي يمكن المشروع من تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل المخاطر. ويمكن قياس مقدرة المشروع على تحقيق الربح بأحد المقياسين الآتيين:

1. القوة الإيرادية:

يقاس بها مقدرة المشروع على تحقيق الربح من اعماله التشغيلية ويسمى هذا الربح بالربح التشغيلي.

2. معدل العائد على الاستثمار:

ويقاس به مقدرة المشروع على تحقيق الربح من جميع اعماله ويسمى هذا الربح بالربح المحاسبي أو الربع الشامل.

***القوة الايرادية***

تعرف القوة الايرادية بأنها مقدرة المشروع على تحقيق الربح من أعماله التي أسس من أجل القيام بها.

كما يمكن تعريفها بأنها مقدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه.

**وتعتمد القوة الايرادية على عاملين هما:**

**اولاً: الحافة "الهامشي:**

وهو النسبة بين صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب الذي يحققه المشروع خلال فترة بين صافي مبيعاته خلال تلك الفترة.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الحافة (ح) | = | صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب | × | 100% |
| صافي المبيعات |

ويقصد بصافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب بصافي الربح المتحقق من اعمال المشروع العادية خلال الفترة قبل احتساب الفوائد والضرائب، حيث يتم استبعاد الايرادات والمصروفات التي لا تتعلق بالعمليات العادية. مثل إيراد عقار مؤجر وكذلك مصاريف صيانة ذلك العقار.

ويقصد بصافي المبيعات ثمن المبيعات مطروحاً منها المردودات والمسموحات.

صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب = صافي المبيعات - المصاريف التشغيلية عدا الفوائد

المصاريف التشغيلية = تكلفة المبيعات + المصاريف البيعية والإيرادية والعمومية عدا الفوائد.

**ثانيا: معدل دوران الأصول العاملة Turn over**

وهو مقدرة الأصول العاملة على توليد المبيعات، ويقصد بالأصول العاملة، الأصول التي تستعمل فعلا في انتاج السلعة أو الخدمة التي أنشئ المشروع من اجل انتاجها اصلا، حيث يستبعد من مجموع الأصول للمشروع

مخصصاتها (مثل مخصص الاهلاك ومخصص الديون المشكوك فيها وغيرها)، كما تستبعد الأصول المؤجرة للغير والاستثمارات طويلة الأجل وتستبعد أيضا الأصول غير الملموسة كالشهرة الا إذا كانت مدفوعة الثمن.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل دوران الأصول العاملة | = | صافي المبيعات |  |  |
| صافي الأصول العاملة |

القوة الإيرادية (ق) = الحافة (ح) x معدل دوران الأصول العاملة (م).

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| = | صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب | × | صافي المبيعات | × | 100% |
| صافي المبيعات | صافي الأصول العاملة |

لذلك فإن القوة الايرادية تعتمد على العناصر الآتية:

1. صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب.
2. صافي المبيعات.
3. صافي الأصول العاملة (الأصول التشغيلية).

ومن المعادلة السابقة يمكن اختصار المبيعات في البسط والمقام ونصبح:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| القوة الايرادية | = | صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب | × | 100% |
| صافي الأصول العاملة |

ولكن هذا المقياس الأخير يفشل في ابراز العوامل الرئيسية التي تشارك في تقدير القوة الايرادية.

**تمرين محلول (۵)**

استخرجت البيانات الأتية في 31/12/2019 من دفاتر احدى الشركات والمتعلقة بالسنة المالية 2019 "الارقام بالدنانير".

اجمالي المبيعات 607 آلاف، مردودات المبيعات 7 ألاف، تكلفة البضاعة المباعة 380 ألف، نفقات تشغيلية 105 الاف ومنها 5 الاف فوائد، 20 ألف استهلاك أصول ثابتة)، إيرادات أخرى 15 ألف، نفقات أخرى 6 الاف، مجموع الأصول 600 ألف (منها 80 ألف استثمارات طويلة الأجل).

المطلوب:

1. إعداد قائمة الدخل عن عام 1988، وقائمة الأصول العاملة.
2. إيجاد الحافة، معدل دوران الأصول العاملة، ثم ايجاد القوة الايرادية.

الحل:

قائمة الدخل كما هي في 31/12/2019

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  |  | البيان |
|  | 607000 | اجمال المبيعات |
|  | 7000 | * مردودات المبيعات |
| 600000 |  | = صافي المبيعات |
|  |  | - المصاريف التشغيلية |
|  | 380000 | تكلفة البضاعة المباعة |
| 480000 | 100000 | نفقات تشغيلية بدون الفوائد |
| 120000 |  | صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب |
|  | 5000 | نطرح الفوائد |
| 115000 |  | صافي الربح التشغيلي قبل الضرائب |
|  | 15000 | + إيرادات اخرى |
| 15000 | 6000 | - نفقات اخرى |
| 124000 |  | صافي الربح الشامل (المحاسبي) قبل الضرائب |

ب. قائمة الأصول العاملة:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| 600000 |  | إجمالي الأصول العاملة |
|  | 20000 | يطرح منه الاهلاك |
| 100000 | 80000 | تطرح استثمارات طويلة الأجل |
| 500000 |  | صافي الأصول العاملة |

1. إيجاد الحافة:

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الحافة (ح) | = | صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب | | | × | 100% | |
| صافي المبيعات | | |
| الحافة (ح) | = | 120 | × | 100% = 20% | | |
| 600 |

إيجاد معدل دوران الأصول العاملة:

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل دوران الأصول العاملة | = | صافي المبيعات | |  |  |
| صافي الأصول العاملة | |
| معدل دوران الأصول العاملة | = | 600000 | = 1.2 مرة | |  |
| 500000 |

إيجاد القوة الايرادية:

القوة الايرادية (ق) = الحافة (ح) x معدل دوران الأصول العاملة (م).

= 20% × 1.2 = 24%

**تمرين محلول (6):**

فيما يلي بيانات عن الشركتين س و ص في عام 2017

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | الشركة س | الشركة ص |
| صافي الأصول العاملة | 200000 | 500000 |
| صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب | 50000 | 180000 |
| معدل دوران الأصول العاملة (م) | 1.25 | 1.5 |

المطلوب أيجاد:

1. صافي المبيعات لكل من الشركتين.
2. الحافة لكل من الشركتين.
3. القوة الايرادية لكلا الشركتين.

الحل:

1. صافي المبيعات لكل من الشركتين

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل دوران الأصول العاملة | = | صافي المبيعات |  |  |
| صافي الأصول العاملة |

إذا صافي المبيعات = صافي الأصول العاملة × معدل دوران الأصول العاملة

صافي المبيعات للشركة س = 200000 × 1.25 = 250000 دينار

صافي المبيعات للشركة س = 500000 × 1.50 = 750000 دينار

1. الحافة لكل من الشركتين

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الحافة (ح) | = | صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب | | | × | 100% |
| صافي المبيعات | | |
| الحافة (ح) للشركة س | | | = | 50000 | × | 100% = 20% | |
| 250000 |
| الحافة (ح) للشركة ص | | | = | 180000 | × | 100% = 24% | |
| 750000 |

1. القوة الايرادية لكلا الشركتين

القوة الايرادية للشركة (س) = الحافة (ح) x معدل دوران الأصول العاملة (م).

= 20% × 1.25 = 25%

القوة الايرادية للشركة (س) = الحافة (ح) x معدل دوران الأصول العاملة (م).

= 24% × 1.5 = 36%

**وسائل رفع القوة الايرادية:**

تتكون القوة الايرادية من عاملين: الحاقة، ومعدل دوران الأصول العاملة، لذلك فإن رفع القوة الايرادية يعتمد على: رفع الحافة ورفع معدل دوران الاصول العاملة، تغيير الحافة ومعدل الدوران بشكل يؤدي إلى زيادة القوة الإيرادية.

أ. وسائل رفع الحافة:

يمكن زيادة الحافة بإحدى الوسائل الآتية:

1. زيادة صافي الربح التشفيلي قيل الفوائد والضرائب مع بقاء صافي المبيعات ثابتاً. ويمكن التوصل الى ذلك عن طريق تخفيض النفقات التشغيلية.
2. ثبات صافي الربح التشغيلي قيل الفوائد والضرائب مع انخفاض صافي المبيعات. ويتم ذلك بتخفيض النفقات التشغيلية بنسبة أكبر من نسبة انخفاض المبيعات.
3. زيادة صافي الربح التشغيلي بنسبة اكبر من نسبة زيادة صافي المبيعات ويمكن التوصل إلى ذلك عن طريق زيادة المبيعات وفي نفس الوقت عدم زيادة النفقات بنفس الزيادة ويتحقق ذلك باستغلال التكاليف الثابتة.
4. تخفيض صافي الربح التشغيلي بنسبة أقل من نسبة انخفاض صافي المبيعات.
5. زيادة صافي الربح التشغيلي مع تخفيض صافي المبيعات.

**ب. وسائل رفع معدل الدوران**

يمكن زيادة معدل دوران الأصول العاملة بإحدى الوسائل الآتية:

1. زيادة صافي المبيعات مع بقاء صافي الأصول العاملة ثابتا، وذلك باستغلال الأصول العاملة استغلالا أمثل.
2. ثبات صافي المبيعات مع تخفيض صافي الأصول العاملة وذلك بالاستغناء عن الأصول غير المستغلة.

3. زيادة صافي المبيعات بنسبة أكبر من نسبة زيادة صافي الأصول العاملة، وينم دنك بإضافة سلع جديدة مكملة الى قائمة السلع التي يتاجر فيها المشروع ولا تحتاج الى أصول كثيرة. فمثلا مطعم مجهز بالثلاجات والطاولات والكراسي يمكنه رفع مبيعاته بإضافة الة عصير وهذه لا تحتاج إلى أصول عاملة سوى تكلفة آلة العصير.

4. تخفيض صافي المبيعات بنسبة أقل من نسبة تخفيض صافي الأصول العامل**ة.**

5. زيادة صافي المبيعات مع تخفيض صافي الأصول العاملة.

ج. تغيير الحافة ومعدل الدوران بشكل يؤدي إلى زيادة القوة الإيرادية:

يمكن زيادة القوة الايرادية عن طريق تغيير الحافة أو معدل الدوران أو كليهما بالشكل الآتي:

1. زيادة الحافة مع ثبات معدل الدوران: وتتم زيادة الحافة بإحدى من الطرق التي سبق ذكرها في أ.
2. زيادة معدل الدوران مع ثبات الحافة. وتتم زيادة معدل الدوران بإحدى الطرق التي سبق ذكرها في ب
3. زيادة كلا العنصرين الحافة ومعدل الدوران.
4. زيادة الحافة ونقصان معدل الدوران بحيث تكون نسبة الزيادة في الحافة اكبر من نسبة النقص في معدل الدوران، يمكن الحصول على هذه الحالة عند رفع الاسعار مما يؤدي إلى زيادة صافي الربح التشغيلي وزيادة الحافة، ولكن هذا يؤدي الى نقصان المبيعات نتيجة تحول بعض العملاء عن السلعة لارتفاع سعرها مما يؤدي إلى انخفاض معدل الدوران، ويكون معدل الانخفاض قليلا إذا استطاعت المنشاة المحافظة على عملائها وهذا عادة يعتمد على مرونة الطلب على السلع التي تتاجر بها.
5. زيادة معدل الدوران وانخفاض الحافة نتيجة بحيث يكون نسبة الزيادة في معدل الدوران اكبر من نسبة النقص في الحافة ويتم ذلك في حالة خفض الأسعار مما يؤدي إلى زيادة المبيعات مما يزيد معدل الدوران، وفي نفس الوقت تنخفض الحافة نتيجة انخفاض نسبة صافي الربح التشغيلي إلى صافي المبيعات، ولكن يشترط انخفاض الحافة بنسبة أقل من نسبة الزيادة في معدل الدوران، وهذا يعتمد على مرونة الطلب على السلع التي تتأخر بها.

**تمرين محلول (7)**:

فيما يلي بيانات من احدى الشركات في سنتين متتاليتين:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | السنة الاولى | السنة الثانية |
| صافي المبيعات | 300000 | 400000 |
| تكلفة المبيعات | 180000 | 240000 |
| مصاريف إدارية وعمومية وبيعيه | 60000 | 70000 |
| صافي الأصول العاملة | 150000 | 200000 |

المطلوب: إيجاد القوة الإيرادية وعواملها في كلا السنتين مع إيجاد التغير الذي طرأ على القوة الإيرادية وسبب هذا التغير.

|  |
| --- |
| الحل: |

قائمة الدخل

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | السنة الأولى | | السنة الثانية | |
| صافي المبيعات |  | 300000 |  | 400000 |
| المصاريف التشغيلية |  |  |  |  |
| تكلفة المبيعات | 180000 |  | 240000 |  |
| مصاريف إدارية وعمومية وبيعيه | 60000 | 240000 | 70000 | 310000 |
| صافي الربح التشغيلي |  | 60000 |  | 90000 |

إيجاد القوة الايرادية وعواملها للسنة الأولى:

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الحافة (ح) للسنة الأولى | = | | 60000 | | | × | 100% = 20% | |
| 300000 | | |
| معدل الدوران للسنة الأولى | | = | | 300000 | × | | | = 2 مرة | |
| 150000 |

القوة الايرادية للشركة (س) = الحافة (ح) x معدل دوران الأصول العاملة (م).

= 20% × 2 = 40%

إيجاد القوة الايرادية وعواملها للسنة الأولى:

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الحافة (ح) للسنة االثانية | = | | 90000 | | × | | 100% = 22.50% | |
| 400000 | |
| معدل الدوران للسنة الثانية | | = | | 400000 | | × | | = 2 مرة | |
| 200000 | |

القوة الايرادية للشركة (س) = الحافة (ح) x معدل دوران الأصول العاملة (م).

= 22.5% × 2 = 45%

نجد أن القوة الإيرادية في السنة الثانية زادت عنها في السنة الأولى بمقدار 5% وسبب هذه الزيادة هو زيادة الحافة في السنة الثانية مع بقاء معدل الدوران ثابتاً في السنتين.

وسبب زيادة الحافة هو أن نسبة الزيادة في صافي الربح التشغيلي (50%) أكبر من نسبة الزيادة في صافي المبيعات (33.33%).

ولإيجاد نسبة التغير (بالزيادة أو النقصان) في أي عنصر يمكن استعمال المتساوية الآتية:

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نسبة التغير في العنصر | = | قيمة العنصر الجديدة – قيمة العنصر القديمة | | | | | × | 100% |
| قيمة العنصر القديمة | | | | |
| نسبة التغير في صافي الربح التشغيلي | | | = | 90000 – 60000 | × | 100% = +50% | | | | |
| 60000 |
| نسبة التغير في صافي المبيعات | | | = | 400000 – 300000 | × | 100% = +33.33% | | | | |
| 300000 |
| سؤال : | | | | | | | | | |

فيما يلي قائمة الدخل للشركة المتحدة عن السنة المنتهية بتاريخ 31/12/2020

|  |  |
| --- | --- |
| المبيعات (صافي) | 2000000 |
| تكلفة البضاعة المباعة | 1000000 |
| المصاريف التشغيلية والإدارية | 200000 |
| الأرباح التشغيلية قبل الفوائد والضرائب | 800000 |
| الربح قبل الضريبة |  |
| ضريبة 20% |  |
| صافي الربح |  |

فإذا علمت أن صافي الأصول العاملة الملموسة للشركة بلغت 4 مليون دينار.

المطلوب أوجد:

1. الحافة
2. معدل دوران الأصول العاملة الملموسة
3. القوة الايرادية للشركة.

**معدل العائد على الاستثمار**

وهو مقياس آخر لقياس مقدرة المشروع على تحقيق الربح، ويهتم هذا المقياس بكافة الارباح سواء التي يحققها المشروع من أعماله التي أنشئ من أجل القيام بها (أرباح تشغليه) أم أرباحا أخرى غير تشغيلية.

ويربط المالكون بين مقدار الربح العائد الذي يحققه المشروع، وبين الأموال التي تستثمر في المشروع. وحيث أن الأموال المستثمرة في المشروع تمثل أموال المالكين لمشروع مضافا اليها الأموال التي يقترضها المشروع من الغير، لذلك فإن:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل العائد على الاستثمار | = | صافي الربح الشامل (المحاسبي) قبل الضرائب | × | 100% |
| مجموع الأموال المستثمرة |

مجموع الأموال المستثمرة = مجموع حقوق المالكين + حقوق الغير = مجموع الأصول مطروحا منها الاستهلاكات والأصول غير الملموسة إلا إذا كانت مدفوعة الثمن.

وهذا المقياس يهم بالدرجة الأولى ادارة المشروع للحكم على كفاءة الانجاز في المشروع، ولمقارنة مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح بمقدرة المشاريع الأخرى المشابهة.

اما بالنسبة للمالكين فيربطون عادة بين صافي الربح الشامل وبين الأموال التي استثمروها في المشروع. ويسمي المعدل الناتج بمعدل العائد على أموال أصحاب المشروع:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل العائد على أموال أصحاب المشروع | = | صافي الربح الشامل | × | 100% |
| مجموع حقوق المالكين |

ويسمى هذا المعدل باسم معدل العائد على القيمة الصافية (اموال اصحاب المشروع وكلما كانت الأموال المستمرة في المشروع تتضمن أموال قروض وكانت معدلات الفوائد على هذه القروض أقل من الأرباح التي يجنيها المشروع من استثمار هذه الأموال فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع معدل العائد على أموال أصحاب المشروع. ولتوضيح ذلك تفرض المثال الاتي:

إذا كان صافي الربح قبل احتساب فوائد القروض 90000 دينار وكانت الفوائد 10000 دينار وكانت حقوق المالكين 400000 دينار، وكانت حقوق الغير (القروض بأنواعها) 100000 دينار.

يتبين لنا ما يلي:

صافي الربح الشامل المحاسبي = صافي الربح قبل احتساب الفوائد – الفوائد

= 90000 – 10000 = 80000 دينار

مجموع الأموال المستثمرة = حقوق المالكين + حقوق الغير (القروض)

= 400000 + 100000 = 500000 دينار

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل العائد على أموال أصحاب المشروع | = | صافي الربح الشامل | | | × | 100% |
| مجموع حقوق المالكين | | |
| معدل العائد على أموال أصحاب المشروع | = | 80000 | × | 100% = 20% | | | |
| 400000 |

ويهتم المالك ايضا بإيجاد معدل العائد على أموال أصحاب المشروع بعد احتساب الضرائب ويكون المعدل في هذه الحالة:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل العائد على أموال أصحاب المشروع | = | صافي الربح الشامل بعد الضرائب | × | 100% |
| أموال أصحاب المشروع |

**معدل العائد الحقيقي على الاستثمار:**

قد يلجأ المستثمر الى عدم تكوين مشروع جديد بل يقوم بشراء مشروع قائم أو حصة في مشروع قائم. وفي هذه الحالة فإن معدل العائد على أمواله يختلف عن معدل العائد على أموال أصحاب المشروع إذا دفع مبلغا يزيد أو ينقص عن قيمة الحصة التي اشتراها كما هي في الدفاتر.

ولتوضيح هذه الفكرة نسوق المثال الاتي:

شركة عادية عامه مكونه من ثلاثة أشخاص أ، ب، ج، رأسمالها 30000 دينار موزع بينهم بالتساوي، بلغ صافي ربحها المحاسبي والذي يوزع بينهم بالتساوي مبلغ 12000 دينار، وقد كان الشريك ج قد اشترى حصة من الشريك د الذي انسحب من الشركة بمبلغ 16000 دينار:

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل العائد على أموال أصحاب المشروع | = | صافي الربح الشامل بعد الضرائب | | | × | 100% |
| أموال أصحاب المشروع | | |
| معدل العائد على أموال أصحاب المشروع | = | 12000 | × | 100% = 40% | | |
| 30000 |

نصيب كل شريك من الأرباح = الأرباح ÷ نسبة التوزيع

12000 ÷ 3 = 4000 دينار

بالنسبة للشريك ج الجديد في الشركة فإن أمواله المستثمرة حقيقة هي 16000 دينار (المبلغ الذي دفعه) ونصيبه من الأرباح على هذا المبلغ هو 4000 دينار

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل العائد الحقيقي على استثماره | = | 4000 | × | 100% = 25% |
| 16000 |

**تمرين محلول (8)**

شركة مساهمة عامه وزعت أرباحا على المساهمين بنسبة 20%، وكانت القيمة الاسمية للسهم 5 دنانير، أوجد معدل العائد الحقيقي لمساهم اشترى أسهم هذه الشركة من السوق المالي بسعر 8 دنانير للسهم الواحد.

الحل:

مقدار دخل السهم الواحد = القيمة الاسمية للسهم × نسبة التوزيع

= 5 × 20% = 1 دينار

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل العائد الحقيقي للسهم | = | دخل السهم | × | 100% |
| ثمن شرائه |
| معدل العائد الحقيقي للسهم | = | 1 | × | 100% = 12.5% |
| 8 |

**ويمكن التوصل لمعدل العائد الحقيقي للسهم بالمعادلة الآتية:**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل العائد الحقيقي للسهم | = | قيمة السهم الاسمية | | | × | نسبة التوزيع | |
| قيمته الشرائية | | |
| معدل العائد الحقيقي للسهم | = | 5 | × | 20% = 12.5% | | |
| 8 |

**تحسين معدل العائد على الاستثمار:**

يمكن تحسين هذا المعدل بإحدى الوسائل الآتية:

1. زيادة نسبة الربح الصافي مع ثبات رقم المبيعات.

2. زيادة المبيعات مع ثبات نسبة الربح الصافي على المبيعات.

3. زيادة نسبة الربح الصافي على المبيعات مع زيادة المبيعات.

**الموازنة بين السيولة والربحية**:

لقد تعرضنا بالتفصيل لهدفي المدير المالي والمتعلقان بتحقيق السيولة المناسبة وتحقيق الربح المناسب. وهذا الهدفان في الواقع هدفان متعارضان وعلى المدير المالي في محاولته تحقيق أحدهما أن لا يغفل عن الهدف الأخر.

فتحقيق هدف السيولة عن طريق الاحتفاظ بأصول متداولة سريعة التحول الى نقدية كالنقد الجاهز والاستثمارات قصيرة الأجل يؤدي إلى تجميد هذه النقدية عن العمل وعدم تحقيقها للأرباح، بينما الأصول الأقل سيولة كالبضاعة والذمم المدينة هي أكثر ربحية. لذلك فإننا نجد أن ربحية الأصل تتناسب عكسيا مع سيولته.

كما أن سعي المدير المالي لتحقيق الأرباح يؤدي به إلى استخدام النقدية وعدم الاحتفاظ بأصول سائلة أو سريعة التحول الى نقدية مما يضعف قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في مواعيدها وبالتالي يؤدي إلى زيادة الالتزامات على المنشأة وفقدان مركزها الائتماني وتعرضها إلى العسر المالي.

لذلك فإن المدير المالي عليه الموازنة بين هدفيه تحقيق السيولة وتحقيق الربح

**اسئلة وتمارين**

1. عرف السيولة وأشرح أهميتها.
2. اذكر مقاييس السيولة
3. عرف: نسبة التداول. نسبة السيولة السريعة، وما معيار كل منهما
4. ما المقصود بالتدفق النقدي؟
5. إن الزيادة في الرصيد النقدي لا تدل على وجود أرباح، كما أن النقص في هذا الرصيد لا يدل على وجود خسارة. اشرح هذه العبارة
6. عرف القوة الايرادية واذكر قانونها.
7. تعتبر زيادة المخزون السلعي في المنشاة من وسائل تحسين الحافة ما مدى صحة هذه العبارة؟
8. استطاعت المنشاة استغلال التكاليف الثابتة استغلالا أمثل فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع القوة الايرادية، علل ذلك.
9. كلما زادت القوة الايرادية عن معدل العائد على الاستثمار لمنشأة ما في إحدى السنوات كلما كان ذلك دليلا على انه من الافضل للمنشأة استخدم جميع أموالها في أعمالها إذا كان ذلك في استطاعتها.
10. اذكر أنواع العسر المالي وما الفرق بينهما؟
11. قائمة المقبوضات والمدفوعات عن فترة معينة هي نفس قائمة الأرباح والخسائر لنفس الفترة ولا داعي لإعداد القائمتين، بل ان إعداد إحداهما يغني عن أعداد الأخرى. هل هذه العبارة صحيحة. ولماذا؟
12. السيولة والربحية هدفان فرعيان للمدير المالي ولكنهما هدفان متعارضان. اشرح هذه العبارة.

**تمارين:**

**تمرين 1:**

إذا كانت المصاريف خلال سنة ما في احدى الشركات 184 ألف دينار (منها 4 الاف فوائد)، صافي الأصول 280 ألف دينار، المبيعات 500 ألف دينار، تكلفة المبيعات 220 ألف دينار. نسبة الضريبة على صافي الربح المحاسبي 30%، إيرادات أخرى 4 آلاف دينار. مجموع الخصوم 280 ألف دينار (150 ألف رأس المال والاحتياطيات، 50 ألف دينار قرض طويل الأجل، 80 ألف دينار ذمم دائنة).

المطلوب:

1. استخراج الحافة، معدل دوران الأصول العاملة والقوة الايرادية.
2. معدل العائد على الاستثمار؟
3. معدل العائد على أموال أصحاب المشروع.

**تمرين 2:**

تمت العمليات النقدية الأتية خلال شهر 11/2018 حيث كان رصيد النقدية في 1/11/2018 في الصندوق والبنك 5000 دينار، 25000 مبيعات (٪60 منها نقدا)، 5000 متحصلات من المدينين، 7000 مشتريات نقدية، 4000 رواتب، 200 قسط تأمين السيارة وترخيصها، 80 فاتورة تلفون، 60 فاتورة كهرباء، 1300 مصاريف متنوعة، 2000 اوراق قبض مخصومه، 7000 تسديدات للدائنين، 3000 سداد اوراق دفع.

**المطلوب:**

**اعداد قائمة المقبوضات والمدفوعات واستخراج رصيد النقدية في آخر الشهر، علما بأن جميع المبالغ بالدنانير.**

**تمرين 3:**

إذا كان مجموع النقد الداخل للمنشأة خلال فترة 30 ألف دينار ومجموع النقد الخارج خلال نفس الفترة 21 ألف دينار، ورصيد النقدية في بداية الفترة 4 الاف دينار. أوجد رصيد النقدية في نهاية الفترة.

**تمرين 4:**

إذا كانت اصول وخصوم إحدى الشركات في 31/12/2019 كما يلي: المبالغ بألاف الدنانير:

الأصول: 72 عقار، 25 سيارات، 15 تجهيزات، 100 بضاعة، 17 ذمم مدينة ، 28 أوراق قبض، 23 استثمارات قصيرة الأجل، 20 نقدية

الخصوم: 190 رأس المال والاحتياطيات، 55 فرض طويل الأجل، 10 مخصص ضريبة دخل، 25 أوراق دفع، 15 دائنون، 5 مستحقات.

المطلوب:

1. ايجاد نسبة التداول ورأيك في هذه النسبة.
2. إيجاد نسبة السيولة السريعة و رأيك فيها، علما بأن هذه النسبة في المنشآت المشابه هي 1.2 : 1
3. إيجاد الرافعة المالية.

**تمرين 5**

فيما يلي بيانات عن الشركتين س، ص خلال سنة 2018:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| البيان | شركة س | شركة ص |
| المبيعات | 400000 | 600000 |
| الحافة | 10% | 12.5% |
| القوة الايرادية | 20% | 18.75% |

المطلوب:

1. إيجاد صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب لكلا الشركتين.
2. ايجاد معدل دوران الأصول العاملة لكلا الشركتين.
3. إيجاد صافي الأصول العاملة لكلا الشركتين.

**تمرين 6:**

فيما يلي بيانات عن أرصدة النقدية في بداية ونهاية ربع سنة (1/4 -30/6) في الشركتين أ، ب (المبالغ بالدنانير):

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| البيان | شركة أ | شركة ب |
| رصيد النقدية 1/4 | 11000 | 11000 |
| رصيد النقدية 30/6 | 54000 | 10200 |

علل هذا الوضع

**تمرين 7**

فيما يلي بيانات عن احدى الشركات خلال سنتي 2017 - 2018 (والارقام بألاف الدنانير)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| البيان | 2017 | 2018 |
| مبيعات | 500 | 600 |
| مشتريات | 200 | 245 |
| بضاعة أول المدة | 40 | 30 |
| بضاعة اخر المدة | 30 | 10 |
| مصاريف بيعية | 70 | 105 |
| مصاريف إدارية (منها 5 فوئد) | 85 | 85 |
| صافي الأصول العاملة | 200 | 200 |

المطلوب:

1. إيجاد القوة الايرادية في كلا السنتين وتعليل التغير الذي طرأ عليها.
2. إيجاد قدرة الشركة على خدمة ديونها في كلا الستين علما بأن القسط السنوي لسداد قرض طويل الأجل على المنشأة هو 10 الاف دينار في كل سنة من الستين

**تمرين 8:**

شركة عادية عامة مكونة من الشريكين أحمد ومحمود رأسمالها في 1/1/2018 هو 40000 مقسم بين الشريكين بالتساوي ويقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي وفي هذا التاريخ (1/1/2018) اشترى رامي حصة الشريك محمود ودفع له مبلغ 25000 دينار ثمنا لحصته.

وفي 31/12/2018 بلغت الأرباح الصافية لهذه الشركة مبلغ 15000 دينار.

المطلوب:

1. اوجد معدل العائد على الاستثمار في هذه الشركة.
2. اوجد معدل العائد الحقيقي لاستثمار الشريك رامي.